**مسارات وافاق نحو التجديد، مراجعة نقدية**

يبدأ المقال ببيان العقد الاجتماعي العام للأنظمة العربية على اختلافها القائم على معادلة الخدمات المجانية مقابل القبول والخضوع الشعبي والاختلاف الحديث نسبيا برائيهم الخارج عن المعادلة السابقة والمطالب بتمثيل سياسي اعلى ومكافحة الفساد وحكم القانون. بغض النظر عن الفوارق الاثنية والدينية والمادية والعلمية فان الشباب يشعرون بشيء من التشاؤم والغبن تجاه الوضع الحالي وتبقى المطالبة بالحريات السياسية والتمثيل الحقيقي وهو ما تحرمه منهم السلطة السياسية.

**التمثيل، المشاركة، والحرية: البحث عن بدائل**

ان مستويات الحرية المنخفضة وحالة عدم الثقة الشعبية بالعمل الحزبي السائدة في العالم العربي عقبات مهمه امام العمل الحزبي الذي قد يعرض صاحبه الناشط المساءلة وعليه فان الافراد يتجهون نحو المشاركة عن طريق مؤسسات المجتمع المدني بدرجة أكبر. بنفس الوقت ان النشاط الذي يقوم به الافراد يجب ان لا يأخذ شكل التجمع العام الذي قد تكون عقباته كبيره، خاصة بظل سياسة عدم التسامح مع هذا السلوك الشعبي بعد الربيع العربي، وتمتد هذه الحالة اتجاه العمل الصحفي الجاد الذي انخفضت عتبة الاحتمال اتجاهه عند اغلب الأنظمة السياسية العربية مما حدا بالأفراد الى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كبديل عن الصحافة الحرة الجادة وما يترتب على هذا من التعرض الى خطر المعلومات المزيفة.

كل ما سبق أدى الى إيجاد حاله من الوهن العام في الفكر والعمل السياسي الامر الذي نتج عن انتقال الاحتجاجات من مطالبات بالإصلاح ومحاربة الفساد الى مطالب خدميه محدودة وفي كثير من الأحيان على المستوى المحلي لا الوطني. يقترح المقال ان هذه الظروف قد تكون فرصة للمسؤولين المنتخبين محليا للانخراط شعبيا في الشارع وخاصه في الدول اللامركزية الى حد ما. في المقابل ان الدول الاكثر مركزية قد تستخدم الليات الحوار الوطني التشاورية كوسيلة لإعطاء المواطنين فرصة لإبداء وجهات النظر والتعبير عن همومهم. يأتي دور المجتمع الدولي بتسليط الدور على حالات القمع في الدول العربية وتدويل هذه القضية لإضفاء شرعية ودعم حقيقي للمؤسسات الصحفية والمدنية المناهضة لهذه السياسات.

**فعالية الحكومة والرقابة على الفساد**

يسلط المقال الضوء على الفعالية الحكومية ويقترح انه من الممكن قياسها من خلال عده محاور يمكن تعمميها على جميع الدول العربية على اختلاف مواردها المادية بشكل عام. من الممكن قياس هذه الفاعلية من خلال قدرة الدولة على التزويد بالخدمات فإن قطاعي الصحة والتعليم لهما نصيب الأسد وعلى الرغم من بعض النجاحات المحدودة يبقى الإصلاح في هذه القطاعات غير خاضع للتشاور الشعبي او العدالة في التوزيع وبالتالي يساهم هذا الأسلوب في تطوير هذه الخدمات الى زيادة حاله الاستقطاب بين الأقل حرمانا الأكثر حرمانا. من الممكن النظر الى هذا الجانب من خلال سياسة بعض الدول العربية بتحويل الأولويات على سلم المطالب الشعبية من خلال خفض التوقعات وتغيير الأولويات حيث تستخدم الاحداث الأمنية والإقليمية لدفع المطالب الخدمية الى الخلف في الذهن الشعبي مقابل الاحتياجات الأمنية والحاجة الى الاستقرار النسبي في هذه المنطقة المتقلبة سياسيا. على الرغم من ان هذا النهج قد يساعد السلطة السياسية في التنصل من تقدمه الخدمات وتقليل الموارد المدفوعة اتجاه هذه السياسات الخدمية، ولكن عدم المساواة الاجتماعية التي تنتج عنها مسؤولة بشكل مباشر عن انتاج تفاوت في الحالة الاجتماعية مناطقيا وإيجاد جيوب جديدة للفقر التي كانت ولا تزال بيئة خصبة للتطرف والاتجار غير المشروع بأنواعه مما قد يؤدي الى تحديات أكبر من الناحية الأمنية.

ويعتبر المقال اللامركزية منهجية للتقليل من التفاوت المناطقي في التنمية والخدمات والحكومة الالكترونية كوسيلة للتقليل من الفساد وأثر البيروقراطية المملة محاولة اصلاح القطاع العام والانفاق الرشيد والواضح استراتيجيا على قطاع الخدمات بشكل خاص. وبما ان الفساد هو أحد الأركان الأساسية للعمل العام في البلدان العربية ومكافحته ليست مقتصرة على القوانين والتشريعات فحسب، بل بمصالح النخب الحاكمة واليات التوظيف والتربح من موارد الدولة. ومع ان الفساد ذو كلفة باهظة على خزينة الدولة بشكل مباشر كم حيث ان يؤثر سلبيا على بيئة العمل و القطاع الخاص و يقوض الإنتاج و التعثر في عملية التنمية و القطاع الخاص المنتج احد اهم روافد الموازنة العامة من الضرائب و الرسوم, و بشكل غير مباشر حيث ان الفساد في القطاع العام ينعكس على القطاع التجاري و الصناعي و يزيد من نسب التجارة الغير الشرعية و ما يرافقها من عمليات إجرامية و تبييض أموال, و يلخص المقال الحل للفساد في إيجاد اطر تشريعيه واضحة و هيئة مكافحة الفساد وحكومة الكترونية على ان تتوفر الإرادة سياسية و الدعم/الضغط الدولي.

**تعليق**

يبدا المقال باستعراض العقد الاجتماعي القائم على الخدمات مقابل الطاعة وكيفية اختلاف تطلعات الشعوب نحو هذا العقد وهو ما يتناوله المقال ويفسره على انه مجرد اختلاف في توقعات الشعوب وتطلعهم نحو التمثيل وحكم القوانين والى اخره من المصطلحات المعبرة عن نظام ليبرالي ديموقراطي.

هنا في هذا التحليل مغالطة مركزية قائمة أولا على ان الخدمات التي تقدمها هذه الحكومات هي فوق المعتاد وليست واجبه عليها ممولة من موارد الدولة وضرائب المواطنين، وان اختلاف التطلعات سقط من السماء على حيت غرة. ان سلوك الشعوب قائم على معطيات و متغيرات مادية و التغيير فيه قائم على تغيير في السلوك العام للدولة و حيث ان هذه التطلعات "الحديثة" كما وصفت أتت بعد تنصل الحكومات العربية من التزاماتها الخدمية خاصة بعد التحديات المالية التي واجهتها الدول العربية في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات و برامج التحول الاقتصادي التي قامت على الاستدانة و التحرر الاقتصادي والتوجه الأمريكي نحو نهج الدفع نحو تحرر الاقتصاد كخطوة نحو التحرر السياسي(1)، الامر الذي انتج مسخ للدولة الحديثة في مختلف الدول العربية و اعني بذلك ان اغلب هذه الدول انتجت سياسيات عامة اجتماعيه و اقتصادية تصل الى حد التناقض مع التشريعات الركيكة أصلا في العالم العربي في تحديد الحقوق و الواجبات و اختلاف التفسيرات القانونية و الدستورية باختلاف الحقبة.

يقترح الكتاب زيادة التواصل بين الجماهير و المسؤولين المنتخبين و لكن عند النظر مليا في هذا الاقتراح فانه ومادام تدخل السلطة في عملية الترشح على اصغر المستويات فان السلطة لن تسمح بترشح أي من المسؤولين الفاعلين اما التشاور على المستوى المحلي او الوطني فهو و حسب أرنيستين يعتبر مشاركة استشارية غير فاعله و عليه فان القوى الشعبية و ممثليها غير قادرين على محاسبة من هم في السلطة او المشاركة في صنع القرار من خلال الاليات التشاورية(2), اما دوليا فان التقلبات في السياسة الدولية لن تبدي المصالح التجارية و الاقتصادية على سلامة العلمية السياسية.

يطرح المقال اللامركزية كسبيل لحوكمة أفضل على مستوى المحليات متناسيين موازين القوى بين من هم في السلطة ومن هم خارجها وان العمل السياسي في هذا الجزء من العالم قائم على ردة الفعل الشعبي اتجاه التجاهل المستمر لاحتياجات الناس وعليه فانه مهما كان مدى اللامركزية في الحكم المحلي ستبقى الحكومة المركزية ذات اليد العليا في إدارة الاتجاه العام في المحليات. مع ان الصحة والتعليم كانوا مجرد "قضايا أولية" يتمكن الفاعلين من خلالها من احداث تغيير محدود في مسالة خدمية وتجسر لدور أكبر مستقبلا لكن العمل على هذه القضايا المكلفة ماديا وذا التأثير الاقتصادي المتوسط وطويل المدى ستكون على أدني سلم الأولويات وقد تستخدم كفزاعه لفشل الفاعلين في انتاج سياسات ذات أثر ملموس ويمكن استخدامه لإضفاء شرعيه الإنجاز على الفاعلين شعبيا. اما في جانب مكافحة الفساد هي واحدة من الجوانب المسخية لهذه الأنظمة حيث ان منظمات مكافحة الفساد والرقابة الإدارية قائمة على اطر تشريعيه مرنة ومعتمدة على رد الفعل بدل الفعل الناشط إضافة الى هذا فانه في حال الشكوى الفردية او استخدام وسائل الاعلام من قبل الافراد تختلط هذه التشريعات بتشريعات التشهير وتضع عبئ الاثبات على المبلغين. ان هذه التشريعات هي جزء أساسي من المشكلة لا الحل حيث انها وضعت من قبل نخبه حاكمة متمسكة بموازن القوى ومن مصلحتها الحفاظ على الوضع القائم.

المراجع

1. Linfield D. International Donors Are Complicit in Middle Eastern Elites’ Game - Carnegie Endowment for International Peace [Internet]. 2021 [cited 2022 May 21]. Available from: https://carnegieendowment.org/2021/01/11/international-donors-are-complicit-in-middle-eastern-elites-game-pub-83595

2. Arnstein SR. A Ladder Of Citizen Participation. https://doi.org/101080/01944366908977225 [Internet]. 2007 [cited 2022 May 21];35(4):216–24. Available from: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01944366908977225